

جامعة الإسراء

كلية الحقوق

الدراسات العليا

مشروعية قرارات الحاكم الإداري بالتوقيف في القانون الأردني في  
ضوء المعايير الدولية  
دراسة مقارنة

إعداد الطالبة

رانيه سعادات السعدي

إشراف

أ. د. حمدي القبيلات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في القانون

2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: "سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا  
إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

الآية 31 سورة البقرة

## نموذج تفويض

أفوض أنا الطالبة : رانية سعدات طه السعدي ،جامعة الإسراء بتزويد نسخ من

رسالتي للمكتبات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها :

التوقيع : رانية السعدي ، رانية

التاريخ : ١٥ / ٥ / ٢٠١٧

## قرار لجنة المناقشة

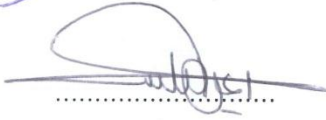
نوقشت رسالة الماجستير للطالبة رانية سعادت طه السعدي بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥ والموسومة بـ  
" مشروعية قرارات الحاكم الإداري بالتوقيف في القانون الأردني في ضوء المعايير الدولية - دراسة مقارنة "

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٧/٥/١٥.

التوقيع



رئيساً ومشرفاً



عضواً داخلياً



عضواً خارجياً/جامعة عمان الاهلية

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د.حمدي القبيلات

د.ايمن هنسا

د.محمد الذنبيات

## شكر و تقدير

الشكر لله العلي القدير الذي أعانني على إنجاز هذه الرسالة حمداً كثيراً ، وكان لزاماً علي أن أتقدم بالشكر للدكتور حمدي قبيلات الذي أشرف على هذا العمل ومنحني كل الدعم والثقة بتفضله قبول الإشراف على هذه الرسالة والذي أفاض علي من جهوده ، وعلمه، وكرمه، وأعطاني من وقته الثمين الكثير من الرعاية والمساندة والتوجيه ما كان له الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة إلى النور، فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم محل اهتمامي وتقديري ، لما له من أثر كبير في إثراء موضوع الدراسة، ولا يفوتني شكر كل من أسهم في إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة وموظفي كلية الحقوق والذين كانوا قمة التواضع في المعاملة.

الباحثة .

رانيه السعدي

## الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبية والوقار ، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى اليد الطاهرة التي أزلت من أمامي أشواك الطريق ورسمت المستقبل بخطوط من الأمل والثقة ، إلى الذي لا تقيه الكلمات والشكر والعرفان بالجميل .....والذي العزيز .

إلى ملاكي في الحياة ، إلى بسمة الحياة وسر الوجود ، إلى من كان دعائها سر نجاحي ، إلى من أعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا" وتصميما" ودفعاً" لغد أجمل ، وإلى الغالية التي لا نرى الأمل إلا من عينيها .... والدتي العزيزة.

إلى إخوتي رولا ، ربا، محمد، ريماء، رنا، أماني، أية ، الآء، أقول لكم أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة ، إلى من بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لاحدود لها، إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	الأية الكريمة
ج	نموذج تفويض
د	قرار لجنة المناقشة
هـ	الشكر
و	الإهداء
ز	فهرس المحتويات
ي	ملخص الدراسة
1	المقدمة
3	أهمية الدراسة
3	مشكلة الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	منهج الدراسة
4	إشكالية الدراسة
5	الدراسات السابقة
9	خطة الدراسة
12	الفصل الأول :صلاحيات الحاكم الإداري بالتوقيف الإداري
15	المبحث الأول : الطبيعة القانونية لقرار التوقيف الإداري
16	المطلب الأول : تمييز قرار التوقيف الإداري قرار إداري عن الحكم القضائي
22	المطلب الثاني: قرار التوقيف الإداري قرار مستمر مخصص الأهداف
25	المطلب الثالث : قرار التوقيف الإداري إجراء ضبطي وقائي
29	المطلب الرابع : التمييز بين التوقيف الإداري والإجراءات المقيدة للحرية الشخصية

38	المبحث الثاني : الأساس القانوني للتوقيف الإداري
39	المطلب الأول : التوقيف الإداري وفقا" للاتفاقيات الدولية
45	المطلب الثاني :الأساس القانوني للتوقيف الإداري في ظل الظروف العادية
48	المطلب الثالث: الأساس القانوني للتوقيف الإداري في ظل الظروف الإستثنائية
54	الفصل الثاني : المشروعية الشكلية لقرار التوقيف الإداري الصادر من قبل الحاكم الإداري على ضوء المعايير الدولية
57	المبحث الأول : مشروعية ركن الإختصاص لقرار التوقيف الإداري
61	المطلب الأول : الرقابة القضائية على ركن الإختصاص لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف العادية على ضوء المعايير الدولية
68	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على ركن الإختصاص لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف الإستثنائية على ضوء المعايير الدولية
72	المبحث الثاني: مشروعية ركن الشكل والإجراء لقرار التوقيف الإداري
74	المطلب الأول : الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف العادية على ضوء المعايير الدولية
87	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على ركن الشكل والإجراءات لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف الإستثنائية على ضوء المعايير الدولية
93	الفصل الثالث : المشروعية الموضوعية لقرار التوقيف الإداري الصادر من قبل الحاكم الإداري على ضوء المعايير الدولية
94	المبحث الأول : مشروعية ركن السبب لقرار التوقيف الإداري
100	المطلب الأول: الرقابة القضائية على ركن السبب لقرار التوقيف الإداري في الظروف العادية على ضوء المعايير الدولية
115	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على ركن السبب لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف الإستثنائية على ضوء المعايير الدولية
121	المبحث الثاني : مشروعية ركن الغاية لقرار التوقيف الإداري
125	المطلب الأول: الرقابة القضائية على ركن الغاية لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف العادية على ضوء المعايير الدولية



132	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على ركن الغاية لقرار التوقيف الإداري في ظل الظروف الإستثنائية على ضوء المعايير الدولية
137	المبحث الثالث : مشروعية ركن المحل لقرار التوقيف الإداري
139	المطلب الأول : الرقابة القضائية على ركن المحل لقرار التوقيف الإداري في الظروف العادية على ضوء المعايير الدولية
145	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على ركن المحل لقرار التوقيف الإداري في الظروف الإستثنائية على ضوء المعايير الدولية
148	الخاتمة
153	قائمة المراجع
161	مخلص الدراسة باللغة الانجليزية

# مشروعية قرارات الحاكم الإداري بالتوقيف في القانون الاردني في ضوء المعايير الدولية \_ دراسة مقارنة \_

إعداد الطالبة: رانية سعادات السعدي

إشراف: ا.د.حمدي القبيلات

## المخلص

تناولت في هذه الدراسة الأساس الشرعي لصلاحيه الحاكم الإداري بالتوقيف في القانون الأردني في ظل الأحوال العادية وفي الأحوال الإستثنائية ووفقاً للإتفاقيات الدولية من خلال بيان مدى ملائمة النصوص القانونية في القانون الأردني مع ما تفرضه المعايير الدولية وبيان رقابة القضاء على الممارسات العملية من قبل الحكام الإداريين عند إصدار قرار التوقيف الإداري .

وبما أن إجراء التوقيف الإداري يعد من أخطر الإجراءات وأكثرها مساساً بحرية الشخص الموقوف ، فكان لزاماً على المشرع الأردني أن يراعي ويضع الضمانات عند إجراء التوقيف حتى يكون صحيحاً وسليماً ومنسجماً مع ما تلزمه المعايير الدولية . وتشكل هذه الضمانات مؤشراً على التزام الأردن وحرصها على احترام أهم المبادئ التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية المعاصرة في حماية حق الفرد في الحرية والأمان الشخصي.

وتجنباً لإهدار الحرية الشخصية التي كفلها المشرع في القانون الأردني، ونصه على ضمانات في سبيل حماية هذه الحرية كجعل الاستعانة بمحامٍ اختيارية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية يجدر مراعاة جعل مسألة الاستعانة بمحامٍ إلزامية كونها تشكل جوهر أساسي وحد أدنى من الضمانات المنصوص عليها في المواثيق الدولية التي لا يجوز المساس بها تحت أي ظرف من الظروف.

تستهدف الدراسة بيان مشروعية قرارات الحاكم الإداري بالتوقيف في القانون الأردني في ضوء المعايير الدولية من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول صلاحيات الحاكم الإداري بالتوقيف الإداري أما الفصل الثاني يتضمن المشروعية الشكلية لقرار التوقيف الإداري الصادر من الحاكم الإداري على ضوء المعايير الدولية، وينطوي الفصل الثالث على

المشروعية الموضوعية لقرار التوقيف الإداري الصادر من الحاكم الإداري على ضوء المعايير الدولية.